



تداعيات انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي

أ.م.د. محمد دحام كردي

تداعيات انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي

أ.م.د. محمد دحام كردي

التدريسي كلية القانون والعلوم السياسي - جامعة الانبار

Daham_1977@yahoo.com

Mobile: 009647830112878

ملخص البحث:-

اثار استفتاء انسحاب المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الاوروبي في حزيران ٢٠١٦ ردود افعال متباينة بين مؤيد ومعارض، والذي لاقى اهتماما دوليا كبيرا لما لهذا الحدث من تداعيات خطيرة على الاتحاد الاوروبي بشكل عام والمملكة المتحدة بشكل خاص، فهذا الحدث قد يعيد ترتيب الاوضاع في القارة الاوروبية والذي قد ينسف الجهود الاوروبية التي بذلت منذ خمس عقود من اجل التعاون والاندماج.

تحاول هذه الدراسة اعطاء فكرة عامة عن الاستفتاء الذي اجرته المملكة المتحدة للخروج من الاتحاد الاوروبي والتي وصلت نسبة مؤيديه الى ٥٢% من المواطنين البريطانيين، واهم الاجراءات التي يجب على بريطانيا استكمالها لدخول الاستفتاء حيز النفاذ بموجب نص المادة (٥٠) من معاهدة لشبونة، فضلا عن معرفة الاسباب الحقيقية التي حفزت المملكة المتحدة لهذا الاستفتاء، واهم التداعيات المستقبلية الايجابية والسلبية على المملكة المتحدة والاتحاد الاوروبي على حد سواء .

Abstract :

The referendum on the withdrawal of the United Kingdom from the European Union in June 2016 drew mixed reactions between supporters and opponents, which drew great international attention because of the serious repercussions on the EU in general and the

United Kingdom in particular Could undermine European efforts made five decades ago for cooperation and integration.

This study attempts to give an overview of the UK referendum to get out of the European Union, which has 52% of British citizens and the most important measures that Britain must complete to enter into force under Article 50 of the Treaty of Lisbon, The real reasons that prompted the UK to this referendum, and the most important positive and negative repercussions on the UK and the European Union alike.

المقدمة:

تعد المملكة المتحدة احدى أعضاء الترويكا الأوروبية الثلاث المؤثرة في الاتحاد الاوروبي اضافة الى المانيا وفرنسا، والتي انضمت لاحقا للمجموعة الاوروبية عام ١٩٧٣ ، والتي لم تكن على قناعة تامة بالانضمام للمجموعة الاوروبية خشية من اضعاف دورها الدولي وبما يتعارض مع طموحاتها التاريخية وهيبتها وعدم رغبتها بالتنازل عن مكانتها الدولية.

شكلت فكرة البريكست نقطة تحول جوهرية في تاريخ المملكة المتحدة لما ستحملة تداعيات ذلك من خسارة العضوية في الاتحاد الاوروبي وحاجتها لترتيب علاقات جديدة مع القارة الاوروبية، فضلا عن خسارة الاتحاد الاوروبي الى اكبر قوة عسكرية وثاني قوة اقتصادية على المستوى الاوروبي، كما لا يمكن اغفال دورها السياسي المهم ازاء العديد من القضايا الدولية.

اهمية البحث:

تحتل المملكة المتحدة اهمية كبيرة على الصعيدين الدولي والايوروبي، وبكل تأكيد سيشكل انسحابها حدثا تاريخيا قد يعيد ترتيب توازنات القوى الدولية، لاسيما على الصعيد الاوروبي والذي سينعكس على قواعد اللعبة الدولية برمتها.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تناول مكانة المملكة المتحدة في الاتحاد الاوروبي والتداعيات التي ستقضي عن انسحابها منه، ومدى تأثيره على عناصر قوتها ومكانتها الدولية
تحاول الدراسة البحث عن قضية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي واهم العوامل التي دفعتها الى ذلك.

اشكالية البحث:

تعاني المملكة المتحدة من اشكالية الهوية تارة بكونها دولة اوروبية، وتارة اخرى تعد نفسها دولة اطلسية، في الوقت الذي تعاني من صعوبة الموازنة بين الاثنين، وكذلك عدم قدرتها عن التجاوز على عقدة التاريخ بوصفها (الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس)، فضلا عن حالة الشك وعدم الثقة في امكانية الاندماج والانفتاح وبقائها ضمن اتحاد يضم مجموعة ثقافات واعراق مختلفة، وماهي الجدوى من بقائها في ظل الاتحاد الاوروبي، فلم يعد ما يغريها من التمسك به وتحمل اعباء امنية واقتصادية واجتماعية قد تؤثر سلبا عليها، بالتالي اثارت تلك الاشكاليات تساؤلات منها:

- ما الذي دفع المملكة المتحدة لانتهاج سياسة الانسحاب من الاتحاد الاوروبي ؟
- ما هي الميزة التي يمكن ان تحصل عليها من الانسحاب من الاتحاد الاوروبي؟
- ماهي التداعيات التي ستحملها من جراء ذلك الانسحاب؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي سيجعلها امام تداعيات قد لا تستطيع مواجهتها مستقبلا).

منهجية البحث:

بغية الوصول الى ادق النتائج تم التركيز على ثلاث مناهج اساسية ، الاول هو المنهج الوصفي الذي استخدم لبيان فكرة البريكست والياته، والثاني المنهج التحليلي لتوضيح اسباب

انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والثالث هو منهج الاستشراف المستقبلي لإعطاء تصور مستقبلي لتداعيات الانسحاب على كلا الطرفين.

المبحث الاول طبيعة انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي

شكل الاستفتاء الذي أجرته المملكة المتحدة في ٢٣/ حزيران/ ٢٠١٦ والذي نص على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، نقطة تحول جوهريّة لمشروع الوحدة الأوروبية الذي بدأ منذ عام ١٩٥١ باسم المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، ولمعاهدة ماسترخت الموقعة عام ١٩٩٣، التي بموجبها تأسس الاتحاد الأوروبي، بهدف تحقيق التكامل والاندماج على الصعيد الاقتصادي والسياسي على مستوى القارة الأوروبية، ومن خلال ذلك تم إنشاء العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين جميع الدول الاعضاء، فضلا عن السماح بحرية التنقل للأشخاص بكل أوروبا عبر اتفاقية شنغن، ولكن جاء قرار المملكة المتحدة بعد (٤٣) عام من انضمامها الى المجموعة الأوروبية للفحم والصلب و (١٦) عام من اعلان الاتحاد الأوروبي ليشكل تحديا كبيرا لمشروع الاندماج وحلم أوروبا بالوحدة.

وللتعرف على طبيعة الانسحاب لابد من اعطاء مفهوم الانسحاب وما هي اجراءات الواجب اتباعها من قبل المملكة المتحدة للانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

المطلب الاول : مفهوم الانسحاب من الاتحاد الأوروبي

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عبر وسائل الاعلام المختلفة والدراسات الأكاديمية حول مفهوم البريكست (Brexit) الذي يعني الانسحاب او سياسة الخروج^(١)، وهو مصطلح اختصار لكلمتين هما (British Exit) التي تعني انسحاب المملكة المتحدة (بريطانيا) من الاتحاد الأوروبي، وهو مشتق من انسحاب اليونان من (منطقة اليورو).

ويعرف الانسحاب (البريكست) بأنه (الإشارة الى المؤيدين لانسحاب المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبي)^(٢)، او هو (عملية قانونية سياسية تتضمن الغاء احدى الدول في

(١) ثمة خلاف بين تحديد مصطلح الخروج (الذي يعني التمرد على السلطة) والانسحاب (الذي يشير الى اجراء تخرج به دولة من اتفاق هي طرف فيه ان كان خروجها جائزا)، كما ورد في تعريف ومعنى انسحاب في معجم المعاني الجامع، مصدر انترنت على الموقع www.almaany.com. تاريخ الاطلاع ١٠/١٠/٢٠١٨.

(٢) انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، مصدر انترنت من الموقع www.ar.wikipedia.org تاريخ الاطلاع ١٠/٩/٢٠١٩.

الاتحاد الأوروبي عضويتها^(١)، وأول من ابتكر هذا المفهوم هو المفكر البريطاني (بيتر وايلدنغ) في ثمانينيات القرن العشرين الذي تبنى الأفكار اليسارية لحزب المحافظين البريطاني^(٢).

ان قرار الاستفتاء بالانسحاب لم يكن مفاجئاً او الاول من نوعه، بل سبقه استفتاء عام ١٩٧٥ اي بعد سنتين من انضمام المملكة المتحدة للمجموعة الاوربية للفحم والصلب وذلك لعدم رغبة البريطانيين بالانضمام الى القارة الاوروبية، لكن بالرغم من ذلك رفض طلب الانسحاب بنسبة ٦٧% ، نتيجة لرغبة الحكومة البريطانية بالبقاء ضمن المجموعة الاوروبية.

اما الاستفتاء الحالي الذي اجري بتاريخ ٢٣/ حزيران/ ٢٠١٦، يعود كفكرة الى محاولة الحكومة البريطانية اصلاح وتقييم العلاقة مع الاتحاد الاوروبي ومراجعة الاختصاصات بين الطرفين في عام ٢٠١٢^(٣)، واصبحت قضية الاستفتاء دعاية انتخابية استخدمها حزب المحافظين عام ٢٠١٣، وبناء على وعد انتخابي قدمه رئيس الوزراء البريطاني السابق (دايفد كاميرون) من اجل اقناع البريطانيين الراغبين بالانسحاب من الاتحاد الاوروبي للفوز بالانتخابات عام ٢٠١٥ بعدما تعالت اصوات المطالبة بالاستقلال، وكذلك استخدامها كورقة ضغط من قبل صناع القرار البريطانيين للحصول على امتيازات اكثر من الاتحاد الاوروبي مثل الحصول على الاعتراف بالعملة الوطنية البريطانية (الجنيه الاسترليني) الى جانب العملة الاوروبية (اليورو) فضلاً عن محاولة رفض بعض التشريعات الاوروبية التي لا ترغب المملكة المتحدة تطبيقها^(٤).

تم اجراء الاستفتاء بالاقتراع السري وبمشاركة (٤٦،٥٠١،٢٤١) مليون ناخب، صوت لصالح الانسحاب قرابة (١٧،٤١٠،٧٤٢) مليون ناخب اي ما نسبته ٥١،٩%، مقابل (١٦،١٤١،٢٤١) مليون ناخب لصالح البقاء ضمن الاتحاد الاوروبي كما موضح بالجدول رقم (١) :-

(1) Jacques Ziller, The European Union and the territorial scope of European Territories,

Internet source published on the website, www.victoria.ac.nz p.54.date 8 July 2018

(٢) فكرة انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، مصدر انترنت ، من الموقع www.alarabiya.net تاريخ السحب ٢٠١٨/٩/١٠.

(٣) هيئة غربي، تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الامنية في الاتحاد الاوروبي (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٨) ص ١٣٦.

(٤) تقرير وحدة الدراسات الاوروبية، التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، (ابو ظبي: مركز الامارات للسياسات، ٢٠١٦) ص ٤.

جدول رقم (١) نتائج الاستفتاء ٢٠١٦

النتائج		
الموضوع	عدد الاصوات	النسبة المئوية
اسماء المسجلين للمشاركة	٤٦,٥٠١,٢٤١	٧٣ %
المصوتون بالمغادرة	١٧,٤١٠,٧٤٢	٥١,٨٩ %
المصوتون بالبقاء	١٦,١٤١,٢٤١	٤٨,١١ %
الاصوات الصحيحة	٣٣,٥٥١,٩٨٣	٩٩,٩٢ %
الاوراق الباطلة	٢٦,٠٣٣	٠,٠٨ %
اجمالي الاصوات	٣٣,٥٧٨,٠١٦	١٠٠ %

الجدول من اعداد الباحث وبالاتماد على المصدر: انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي، مصدر انترنت من الموقع [www. ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org). تاريخ الاطلاع ١٠ / ٩ / ٢٠١٩.

وعلى الرغم من ان الاستفتاء احدث تباينا كبيرا وفجوة عميقة بين الاحزاب السياسية والتيارات المختلفة داخل المملكة المتحدة، الا انه يبدو ان البريطانيين حسموا امرهم بالانفصال عن الاتحاد الاوروبي باستفتاء تاريخي سيترتب عليه تداعيات على المملكة المتحدة والاتحاد الاوروبي على حد سواء، كان اولها استقالة رئيس الوزراء البريطاني (ديفيد كامرون) الذي بدوره حذر من عواقب اقتصادية كبيرة على المملكة المتحدة، وسلم رئاسة الوزراء الى السيدة (تيريزا ماي) التي تحاول استكمال نتائج الاستفتاء حسب الاجراءات التي اقرتها نص المادة (٥٠) من معاهدة لشبونة لعام ٢٠٠٩ والتي بموجبها يسمح لأي دولة اوروبية عضو في الاتحاد الاوروبي بالانسحاب منه وفقا للضوابط التي تم تحديدها.

المطلب الثاني : اجراءات الانسحاب من الاتحاد الاوروبي

لم يكن امر انسحاب اي عضو في الاتحاد الاوروبي امرا سهلا لعدم وجود نص قانوني او اجراءات محددة تجيز مغادرة اي دولة، حتى جاءت معاهدة لشبونة لعام ٢٠٠٩ والتي عرفت

باسم (معاهدة الاتحاد الاوروبي) والتي شكلت الاساس الدستوري للاتحاد الاوروبي، التي نصت صراحة انه من حق اي دولة عضو مغادرة الاتحاد الاوروبي وفق شروط حددتها المعاهدة، والتي عدت الطريق الوحيد لمملكة المتحدة بطريقة قانونية، فقد نصت المادة (٥٠) من معاهدة لشبونة لسنة ٢٠٠٩ ان خروج اي دولة عضو يتطلب ما يلي^(١):

١. على الدولة العضو الراغبة بالخروج من الاتحاد الاوروبي، ان تخطر المجلس الاوروبي رغبتها بالانسحاب بطلب محرر رسمي.
٢. تكون مدة المفاوضات بالانسحاب لا تتجاوز السنتين من تاريخ تقديم الطلب غير قابلة للتمديد، الا بموافقة جميع اعضاء المجلس الاوروبي البالغ عددهم (٢٧) دولة عضو.
٣. الدولة الراغبة بالخروج تعلق عضويتها في المجلس الاوروبي، اذ لا يحق لها المشاركة بالاجتماعات او التصويت في جلسات المجلس الاوروبي.
٤. يشترط في خروج اي دولة الحصول على اغلبيه ٧٢% من اصوات المجلس الاوروبي البالغ عددهم (٢٧) عضو، ومصادقة البرلمان الاوروبي.
٥. في حال رغبة الدولة المنسحبة بالعودة للاتحاد الاوروبي تتبع نفس اجراءات الدخول للدولة الجديدة.

الحكومة البريطانية من جانبها لم تكن حرة بتطبيق نص المادة (٥٠) من معاهدة لشبونة ٢٠٠٩، بل تحتاج الى موافقة مجلس العموم البريطاني الذي صوت بالأغلبية في ١/ شباط/ ٢٠١٧ بتحويل رئيس الوزراء (تيريزا ماي) باستكمال اجراءات المغادرة، وعلى اساس ذلك سلم رئيس الوزراء البريطاني (تيريزا ماي) في ٢٩/ مارس/ ٢٠١٧ عبر سفير المملكة المتحدة في الاتحاد الاوروبي (تيم باروي) طلب رسمي الى رئيس المجلس الاوروبي (دونالد توسك) في بروكسل، تعرب عن رغبة بلادها مغادرة الاتحاد الاوروبي وفق الترتيبات التي نصت عليها المادة (٥٠) من معاهدة لشبونة، مع مراعاة رسم العلاقات المستقبلية مع الاتحاد الاوروبي^(٢)، وازاء ذلك ثمة شروط واجب على المملكة المتحدة تطبيقها من اجل استكمال

(1) Article (50) Consolidated versions of the treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of the European Union 2009.

(2) British Prime Minister Theresa May sent a message to European Council President Donald Tusk on March 29, 2017

عملية الانسحاب بشكل رسمي وبسيط، والتي وضعها المجلس الأوروبي على المملكة المتحدة قبل التصويت على المغادرة منها^(١):

اولا دفع فاتورة الخروج:- يتطلب انسحاب المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبي الايفاء بالتزاماتها المادية المترتبة على انضمامها من اجل ضمان انسحابها بشكل منظم ولكي لا يحدث اضطراب في طبيعة العلاقة بين الطرفين، وتشمل تلك الالتزامات ان تدفع المملكة المتحدة ما بذمتها من التزامات مالية والبالغ قيمتها (٣٩) مليار جنيه استرليني مقابل ضمان للمملكة المتحدة سريان القوانين الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الانتقالية حتى عام ٢٠٢٠، لان قرار انسحابها من طرف واحد وبدون قرار من المجلس الأوروبي سيرتب على الحكومة البريطانية تبعات كبيرة تضر بعلاقاتها التجارية والمالية مع الاتحاد الأوروبي.

ثانيا ضمان حقوق المهاجرين:- بعد دخول اتفاقية الشنجن حيز التنفيذ سمح للكثير من المواطنين الأوروبيين والمهاجرين الوافدين حرية التنقل بين عواصم الدول الأوروبية، مما رتب عليه الاستقرار والاقامة حسب رغبة الشخص وبالتالي جعل اغلب الاشخاص يستقرون حيث تتطلب مصالحهم، بغض النظر عن الموطن، وازاء ذلك بلغ عدد المهاجرين الأوروبيين في المملكة المتحدة حوالي (٣،٣) ملايين نسمة، والبريطانيين المتواجدين في الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم (١،٢) مليون نسمة، حسب احصائية عام ٢٠١٦، فضلا عن حسم قضية الحدود مع ايرلندا الشمالية، وعليه ان انسحاب بريطانيا يحتم عليها حسم قضية هؤلاء والا سيؤدي ذلك الى مشاكل وتحديات سيعاني منها الجميع ويصعب حلها.

ثالثا رسم العلاقات المستقبلية:- يتضمن ذلك تحديد مستقبل علاقة المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي، وفق سياسة عرفت باسم (خطة الداما) التي تتمثل برسم السياسة البريطانية اتجاه الاتحاد الأوروبي بما يضمن مصلحة الطرفين، من خلال محاولة السماح لبريطانيا الاستمرار في السوق الأوروبية الموحدة وسيسمح لها بحرية دخول البضائع والسلع التجارية بما لا يضر بالاقتصاد البريطاني بعد تطبيق قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي .

اما عن موعد الانسحاب الفعلي ودخوله حيز التنفيذ، فقد تم تحديده استنادا الى نص المادة(٥٠) من معاهدة لشبونة لعام ٢٠٠٩ يفترض ان يكون موعد الانسحاب النهائي في ٢٩/ مارس/ ٢٠١٩، ولكن بعد الفشل بالتوصل الى اتفاق نهائي ولعدم ايفاء الحكومة البريطانية بالتزاماتها الثلاث، قرر المجلس الأوروبي تمديد فترة الانسحاب الأولى لغاية ١٢/ نيسان/

(١) د. الاء طالب خلف، مستقبل الوحدة الأوروبية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مجلة قضايا سياسية، العدد(٥٢) ٢٠١٨، ص ٥٤.

٢٠١٩، لعل باستطاعة رئيس الوزراء (تيريزا ماي) الحصول على اقرار مجلس العموم البريطاني، اعقبه تمديد ثاني لمدة (٦) اشهر لغاية ٣١/ تشرين الاول/ ٢٠١٩ من اجل اعطاء الحكومة البريطانية التوصل الى حل امثل وتجنب اي انسحاب يضر بمصالحها، وتشير التوقعات الى ان الوضع سيستمر طيلة الفترة الانتقالية لغاية ٢٠٢٠ (١).

وعلى الرغم من اقرار اغلبيه البريطانيين عن رغبتهم بالانسحاب من الاتحاد الاوروبي عبر استفتاء رسمي، تبعه اجراءات رسمية حددتها نص المادة (٥٠) من معاهدة لشبونة، الا ان الامر جوبه بتحديات قد تحول دون اتمام الانسحاب بطريقة مرنة تحفظ للمملكة المتحدة علاقة مستقبلية بالاتحاد الاوروبي، وبرزت تلك التحديات تتمثل بصعوبة حصول رئيس الوزراء البريطاني (تيريزا ماي) على تحويل من مجلس العموم البريطاني لتوقيع اتفاقية مع المجلس الاوروبي ودفع فاتورة الخروج البالغة (٣٩) مليار جنيه استرليني، بسبب التباين الحاد داخل المجلس فقد صوت مجلس العموم البريطاني لثلاث مرات متتالية خلال العام ٢٠١٩ بالأغلبية برفض المشروع مما اعاق عملية الانسحاب المرتقبة.

المبحث الثاني اسباب انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي

تحظى المملكة المتحدة بعضوية مميزة عن سواها من الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ويأتي ذلك من خلال امتلاكها جملة من الاستثناءات من القوانين الاوروبية الواجب تطبيقها من قبل الدول الاعضاء والتي من ابرزها ميثاق الحقوق الاساسية، والسياسة النقدية والاقتصادية والسياسة الامنية وكذلك اتفاق الشنغن الخاص بحرية المرور والتنقل بين حدود الدول الاعضاء، الذي يسمح بحرية تنقل الافراد ضمن دول الاتحاد الاوروبي، وعلى الرغم من كل تلك الامتيازات التي تتمتع بها المملكة المتحدة، الا انها على ما يبدو غير راغبة بالاندماج او البقاء ضمن معاهدة ماسترخت لعام ١٩٩٣، والذي دفعها الى البحث عن مخرج يوفر لها فرصة الخروج من الاتحاد الاوروبي والى الابد (٢).

(١) ازمة البريكست.. الاتحاد الاوروبي يمدد مهلة خروج بريطانيا حتى اكتوبر، تقرير منشور على موقع الجزيرة نت، www.aljazeera.net تم الاطلاع بتاريخ ١١ / ٤ / ٢٠١٩.

(٢) هبة غربي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

وازاء ذلك ثمة اسباب داخلية نابعة من بيئة المحلية البريطانية رسمية وشعبية واخرى خارجية تأتي من الموقف الدولي، والتي دفعت المملكة المتحدة للمطالبة بالانسحاب من الاتحاد والتي يمكن ايضاحها على النحو الاتي:

المطلب الاول الاسباب الداخلية

تتباين الاسباب الداخلية التي دفعت بالمملكة المتحدة بالانسحاب من الاتحاد الاوروبي بين ما هو اقتصادي واخر اجتماعي (الهجرة) وثالث امني متمثل بـ (الارهاب) والتي يمكن توضيحها على النحو الاتي:

١- السبب الاقتصادي:-

تعد المملكة المتحدة ابرز اعضاء الاتحاد الاوروبي الرئيسيين واحدى اقطاب الترويكالاوروبية الثلاث (فرنسا – المانيا – بريطانيا) فهي تملك خامس اقتصاد عالمي، وتملك الحصة الاكبر بالاستثمارات الاوروبية فضلا عن مركزها المالي المهم، فهي مقر لأغلب البنوك العالمية، فضلا عن مركزها التجاري لما تملكه من مركز استراتيجي مهم.

ويأتي الاقتصاد من اهم اسباب التي دعت المملكة المتحدة للمطالبة من الانسحاب من الاتحاد الاوروبي ، فبريطانيا تسهم في دفع تكاليف ميزانية الاتحاد الاوروبي بنسبة ١٢% اي ما يقارب (٢٠) مليار جنيه استرليني سنويا وفي وجهة نظر المؤيدين للانسحاب الذي يرون ان الشعب البريطاني هو احوج لها من دفعها لبقية الدول الاعضاء ، وكذلك الرفض الشعبي البريطاني المستمر للانضمام لمنطقة اليورو او استبدال العملة النقدية البريطانية (الجنيه الاسترليني) بعملة اليورو والذين يعتبرون ان العملة الوطنية الجنيه الاسترليني هو جزء من هويتهم الوطنية وحلمهم التاريخي وفي هذا الوقت هم غير مستعدين بالتنازل عنه لصالح عملة الاتحاد الاوروبي الجديدة^(١).

كما لا يمكن اغفال الازمة المالية التي تعرض لها الاتحاد الاوروبي عام ٢٠٠٨ وتعمقت عام ٢٠١٥ والتي لاقت موجة استياء كبيرة من قبل الطبقة العاملة بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة البريطانية والتي ادت الى انخفاض مستوى دخل الفرد وارتفاع نسبة البطالة والفقر مما اثار موجة كراهية ازاء الاتحاد الاوروبي الذي يضفر بنسبة كبيرة من الاقتصاد البريطاني في وقت يعاني البريطانيون هم احوج لتك المبالغ المدفوعة للاتحاد الاوروبي.

(١) هبة غربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

تمتلك القارة الأوروبية مزايا عدة منها الاستقرار والامان والرفاهية وسعة العيش، دفعت مواطني اغلب دول العالم لا سيما التي تعاني الحروب والازمات وعدم الاستقرار للهجرة اليها وبذلك تحولت الى منطقة جاذبة للمهاجرين الباحثين عن الامن والاستقرار او فرص عمل، وبذلك اصبحت قضية الهجرة من اهم القضايا التي دفعت المملكة المتحدة للتفكير بالانسحاب من الاتحاد الاوروبي، لما شكلت هذه القضية من هاجس امني واجتماعي واقتصادي مقلق على دول الاتحاد الاوروبي^(١)، لاسيما بعد ان بلغ عدد المهاجرين الى الاتحاد الاوروبي حوالي (١،٨٠٠) مليون مهاجر حسب احصائيات عام ٢٠١٦، وكانت حصة المملكة المتحدة حوال (٨٦٣) الف مهاجر مما شكل عبئا ماليا اضافيا قدر بحوال (٤) مليارات دولار في السنة وضغوط اقتصادية الناتجة عن استيعاب وايواء المهاجرين على اراضيها^(٢)، في الوقت الذي طالب الاتحاد الاوروبي الدول الاعضاء استضافة عدد اكبر من المهاجرين بعد تزايد اعدادهم الى اوربا، بعد تفاقم الازمات والحروب في العالم، لاسيما منطقة الشرق الاوسط التي تشهد فوضى اقليمية غير مسبوقة بسبب تفاقم الاحداث نتيجة لظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي خلفتها الحروب الاهلية، مما عدته المملكة المتحدة تدخل سافر في شؤونها الداخلية، وخشية من الاثار الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع البريطاني من المهاجرين والذي ينعكس سلبا على الامن والاستقرار، ان وجهة نظر الحكومة البريطانية ترى ان قضية الهجرة تحولت من الطابع الاقتصادي الى الطابع الامني وثمة خلاف اوروبي ازاء قضية الهجرة التي باتت تقلل صانع القرار الاوروبي، فالبعض يرى ضرورة اتخاذ اجراءات حاسمة من قضية الهجرة وتشريع قوانين صارمة تجاه المهاجرين غير الشرعيين بما سببوه من قلق وازاء ذلك انقسمت المواقف الاوروبية باتجاهين^(٣):

- **التيار الاول (المعتدل):** وهو تيار مؤيد لاستقبال المهاجرين الذين يعانون سوء الاحوال المعيشية والامنية بسبب اضطراب اوضاع دولهم، والذي يرى ضرورة استيعاب المهاجرين والتعامل معهم وفق المبادئ والقيم الانسانية التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، لاسيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨

(١) د. سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والاتحاد الاوروبي (قراءة في امنة الظاهرة) ، مجلة العلوم السياسية، بغداد، كلية العلوم السياسية العدد(٥٤) السنة ٢٠١٨ ، ص ٢١٤.

(٢) به يمان مصطفى محمد ، كارزان محمد قادر ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي وتأثيره في العلاقات البريطانية – الامريكية، مجلة السياسة والدولية، بغداد ، الجامعة المستنصرية، العدد(٥٥) السنة ٢٠١٧، ص ١٠٦٣

(٣) د. هشام بولنوار، مستقبل التجربة التكاملية الاوروبية في ظل ازمة المهاجرين غير الشرعيين، مجلة اتجاهات سياسية، برلين، المركز الديمقراطي العربي ، العدد(٥) اغسطس ٢٠١٨، ص ٤.

والبروتوكول الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٦٦، والتأكيد على ضرورة استيعابهم وتوفير الحماية والايواء ورعايتهم بما يضمن حقهم بالعيش الكريم لحين عودتهم الى بلدانهم او دمجهم بالمجتمع الاوروبي ويشمل هذا الاتجاه دول شمال الاتحاد الاوروبي مثل ايطاليا والمانيا.

● **التيار الثاني (المتطرف):** وهو تيار معارض لسياسة استقبال عدد اكبر من المهاجرين الذين يشكلون عبئا امنيا واقتصاديا واجتماعيا على الدول الاوروبية في ظل تزايد اعداد المهاجرين، ويؤكد هذا الاتجاه على اتخاذ اجراءات صارمة وتشريع قوانين للحد من ظاهرة الهجرة الى اوروبا وكذلك عدم استقبال اعداد اخرى من المهاجرين ومحاولة تحسين احوالهم في دولهم او تقديم المساعدات اللازمة في سبيل عدم ادخالهم او استقبالهم في اوروبا، لما يشكله هؤلاء من تهديد على المجتمعات الاوروبية من وجهة نظرهم، وقد مثل هذا الاتجاه كل من فرنسا و المملكة المتحدة.

٣- تزايد العمليات الارهابية:

ان تنامي الظاهرة الارهابية على المستوى العالمي بشكل عام والمستوى الاوروبي بشكل خاص في ظل تزايد العمليات الارهابية التي لم تفرق بين تجمعات مدنية او مؤسسات رسمية او مرافق عامة، شكل سببا اخر من الاسباب التي دفعت المملكة المتحدة للتفكير بالانسحاب من الاتحاد الاوروبي، فقد تعرضت اغلب العواصم الاوروبية لعدد من الهجمات الارهابية خلال الخمس سنوات الماضية كان اعلاها عام ٢٠١٥ فقد سجل (١٦٨) جريمة ارهابية في اوروبا كان اغلبها في بريطانيا، فقد تعرضت العاصمة لندن لسلسلة هجمات ارهابية استهدفت محطات القطارات التي ذهب ضحيتها العشرات من المدنيين الابرياء بين قتل وجريح^(١)، يعود السبب وراء تزايد العمليات الارهابية في المملكة المتحدة الى عدم قدرة الاجهزة الامنية على تدقيق ملفات المهاجرين، لاسيما المهاجرين غير الشرعيين او لعدم قدرتهم على الاندماج في المجتمعات الاوروبية بسبب الفجوة الاجتماعية والاقتصادية التي يعانون منها، فضلا عن تزايد موجة التجنيد للجماعات الارهابية التي شهدتها بريطانيا، لاسيما وسط الجالية

(١) تقرير مؤسسة الاقتصاد والسلام، القضايا الارهابية في اوروبا، منشور على الموقع الالكتروني،

www.alhara.com تاريخ الاطلاع ٥/ ديسمبر ٢٠١٨.

المسلمة التي استغلت احداث الحروب في الشرق الاوسط وتنامي الظاهرة الارهابية لاسيما سوريا والعراق في تجنيد المتطرفين المتواجدين في المملكة المتحدة^(١).

وعلى الرغم من تزايد ميزانية الامن الاوروبي والتي بلغت حوالي (٣،٩) مليار يورو لعام ٢٠١٥، لتعزيز اجهزة الشرطة وعمليات المراقبة، الا ان تزايد الهجمات بشكل غير مسبوق بسبب ضعف التنسيق الامني والاستخباري بين أعضاء الاتحاد الاوروبي، وانهيار الامن الاوروبي المشترك^(٢)، مما دفع الحكومة البريطانية الى التفكير بإلغاء سياسة الحدود المفتوحة والعمل على تحديد حرية الحركة بما يحد من الهجمات الارهابية ويضمن امن المملكة المتحدة^(٣).

المطلب الثاني الاسباب الخارجية

لم تقف اسباب انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي عند السبب الاقتصادي او الهجرة والارهاب وما رافقهما من تداعيات على الصعيدين المحلي والاقليمي، بل تعداه الى اسباب خارجية شكلت سبب اخر دفع المملكة المتحدة الى التفكير مليا بالانسحاب، تمثل ذلك بالرغبة بالاستقلال والحد من التشريعات الاوروبية والمحافظة على مكانتها الدولية، فضلا عن اسباب اخرى قد تكون متباينة بين الحين والآخر، ولكن على العموم ثمة اسباب خارجية يمكن بيانها على النحو التالي:-

١- الرغبة بالاستقلال وعدم الاندماج في الاتحاد الاوروبي:

تعد فكرة اندماج القارة الاوروبية في كيان واحد من صميم افكار رئيس الوزراء البريطاني الاسبق (ونسون تشرشل) عام ١٩٤٦، والتي جاءت رد فعل للأوضاع التي خلفتها الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، تحت اسم الولايات المتحدة الاوروبية، وبموجب هذا الكيان تندمج الدول الاوروبية وتتنازل عن سيادتها لصالح الوحدة الاوروبية^(٤)، المملكة المتحدة من جانبها ظلت تتأرجح بين الانضمام الى المجموعة الاوروبية من عدمه، لعدم رغبتها بالتخلي او المساس بسيادتها لصالح الكيان الجديد، على اعتبار انها دولة عظمى ذات تاريخ عريق ولديها

(١) د. ابراهيم نوار، كيف اختطف الجهاديون علاقة المسلمين بالمجتمع، مصدر انترنت www.acrseg.org بتاريخ ٤/ يوليو/ ٢٠١٧.

(٢) - هيبه غربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.

(٣) د. هشام بولنوار، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٤) د. محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوروبي- دراسة في التأثير السياسي الدولي (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٣) ص ٦٨.

التزامات دولية خارج الحدود ضمن دول الكومنولث، وبالتالي سيؤثر تخليها عن هويتها الوطنية على هويتها ومكانتها الدولية^(١)، ولكن بعد ان شعرت بان بقاءها خارج المجموعة الأوروبية سيفرض عليها العزلة الأوروبية، مما دفعها اخيرا الى القبول بالانضمام لعضوية المجموعة الأوروبية من خلال تقديم اول طلب للانضمام عام ١٩٦١ الذي رفض من قبل فرنسا بسبب مواقفها المعارضة لها، مما اضطرها لتقديم الطلب الثاني عام ١٩٦٧ ورفض ايضا، ولكن بعد ان وصول رئيس الوزراء الاسبق (جورج بومبيدو) الى سدة الحكم في فرنسا عام ١٩٧٢، والذي اتسم بانتهاجه سياسة خارجية مفتوحة ومرنة خصوصا ازاء المملكة المتحدة بما يضمن مصالح الطرفين، وذلك اصبحت المملكة المتحدة عضوا رسميا في المجموعة الأوروبية منذ عام ١٩٧٣^(٢).

على الرغم من انضمام المملكة المتحدة الى المجموعة الأوروبية منذ عام ١٩٧٣، ومشاركتها في رسم السياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية خلال عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وتوقيعها على معاهدة ماسترخت عام ١٩٩٢، التي عدت ثمرة الجهود الأوروبية في التكامل والاندماج، الا انه لم يكن ذلك الانضمام الى الاتحاد الأوروبي محل قبول لاغلبية الشعب البريطاني ولاسيما المحافظين منهم، ولم تكن العلاقة قد وصلت الى حد الاندماج والوحدة التي من اجلها انشأ ذلك الاتحاد، ويعود السبب بذلك الى اشكالية الهوية التي تعاني منها المملكة المتحدة بين توجهها الأوروبي او الأطلسي، فضلا عن المنافسة داخل دول الترويكا الأوروبية (المملكة المتحدة-فرنسا-المانيا) من اجل الاستئثار بالزعامة والقرار السياسي على القارة الأوروبية، وبالتالي اثر ذلك سلبا على مستقبل العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي^(٣)، والذي ظهر واضحا من خلال طرح فكرة الاستفتاء بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي لعدم الرغبة بالتنازل عن سيادتها والمحافظة على استقلالها التام.

٢- محاولة التخلص من التشريعات والقوانين الأوروبية:

مثل انضمام المملكة المتحدة الى الاتحاد الأوروبي تحدي كبير على تشريعاتها المحلية واستقلالية سياستها الخارجية، مما شكل عبئ غير مرغوب به، سعت الى محاولة الالتفاف او التخلص من تلك التحديات، وذلك من خلال محاولة المملكة المتحدة الى تغليب القوانين الوطنية

(1) William nicoll and Trevor c. salmon, Understanding the European Communities(New York: Philip Allan, 1990)p33.

(٢) د. احمد علي دغيم، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦) ص ١٥.

(٣) د. محمد دحام كردي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

أ.م.د. محمد دحام كردي

على القوانين الأوروبية من خلال اعطاء الأولوية ومنح صلاحية واسعة للحكومة البريطانية في رفض التشريعات الأوروبية التي لا تتناسب مع مصالحها الوطنية، لاسيما بعد سعي المفوضية الأوروبية لا إصدار قرارات ملزمة للأعضاء بما يضمن مصلحة المملكة المتحدة ويساعدها بالتحكم بقوانين في المجالات الصحية والخدمية والتعليم والعمل وغيرها^(١)، وطالبت على الدوام بامتيازات تفضل بها على بقية أعضاء الاتحاد الأوروبي، ومن بين تلك التشريعات رفض الانتماء لمنطقة اليورو وتمسكها بعمليتها النقدية الرسمية (الجنيه الاسترليني)، وكذلك رفض اتفاق (شنجن) الذي يسمح بحرية مرور الأشخاص ضمن دول الاتحاد^(٢)، ولكن بعد ان عجزت المملكة المتحدة من الحصول على امتيازات وتفضيل بالتعامل في تطبيق التشريعات الأوروبية وجدت من الانسحاب فرصة مناسبة للتخلص من تلك التشريعات التي تحد من المصالح البريطانية التي تفضلها على المصالح الأوروبية.

٣- المحافظة على مكانتها الدولية:

تسعى المملكة المتحدة المحافظة على تاريخها الطويل باعتبارها دولة عظمى تمتلك من المؤهلات التي تجعل منها دول ذات تأثير في السياسة الدولية، اضافة بكونها عضواً مؤسساً في منظمة الامم المتحدة وعضواً دائماً في مجلس الامن وتمتلك حق النقض الفيتو، فضلا عن عضويتها في العديد من المؤسسات الاقتصادية العالمية مثل مجموعة (G7) و(G20) ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد، كما لديها تحالفات دفاعية وامنية مؤثرة فهي عضو في حلف شمال الاطلسي(NATO) وان هذا النفوذ لم تحصل عليه من خلال عضويتها بالاتحاد الاوروبي، بل بحضورها القوي الطويل في القضايا الدولية^(٣).

ومع امتلاك المملكة المتحدة لامتيازات واستثناءات تفوق من سواها من الاعضاء، الا انها تسعى الى الحصول على نفوذ دولي اكبر مما هي عليه الان في المجالات الاقتصادية والسياسية والتجارية والقدرة على التحرك في الساحة الدولية ليكون لها حضور دولي اكبر بما

(١) نوار خليل، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دراسة في الاسباب والتداعيات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية العدد(٢٨٨) ٢٠١٨، ص ٤٢.

(٢) د. بهيمان مصطفى محمد، د. كارزان محمد قادر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦٠.

(٣) الاء طالب، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

أ.م.د. محمد دحام كردي

يتناسب مع وجودها كدولة كبرى، فثمة قلق داخل المملكة المتحدة يتمثل بتراجع المكانة الاستراتيجية لها، فهي على مفترق طرق بين تحديد البوصلة اتجاه القوى الأوروبية والاندماج ضمنها واستيعاب فرنسا والمانيا على اعتبارها عضو بالاتحاد الأوروبي والتنازل عن هيبتها الدولية لصالح الاتحاد الأوروبي أو الاستقلال التام عن فكرة الاتحاد الأوروبي والدخول بالتحالف الأطلسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترتبط معها بروابط اقتصادية وسياسية وأمنية متينة، بما يضمن لها مكانتها الدولية^(١).

وعلى أساس ذلك ما تزال المملكة المتحدة ترى بان انسحابها من الاتحاد الأوروبي سيوفر القدرة على التحرر من التشريعات الأوروبية التي كبلت حركتها، ويتيح لها حرية التحرك في البيئة الدولية ضمن سياسة خارجية مستقلة عن الاتحاد الأوروبي والحصول على مكانة أفضل مما هي عليها الآن ويكون لها تأثير سياسي دولي فاعل في السياسة الدولية وبما يتناسب حلمها التاريخي في ان تكون دولة عظمى.

المبحث الثالث تداعيات انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي

لم تخل تجربة المملكة المتحدة من أجراء الاستفتاء للانسحاب من الاتحاد الأوروبي من تداعيات ايجابية واخرى سلبية، سواء أكانت على المملكة المتحدة نفسها ام على الاتحاد الأوروبي، وعلى ما يبدو ان وجهة نظر الحكومة البريطانية ازاء الوحدة الأوروبية بشكل عام لم تكن بقدر مسؤولية، بل ليس من ضمن اهتماماتها سواء على الصعيد الرسمي ام على الصعيد الشعبي، طالما عانت المملكة المتحدة نفسها من ازمة الهوية لا سيما تيار المحافظين الذي يرى ان المملكة المتحدة دولة اطلسية اكثر مما هي اوروبية، وبالتالي لم يخل قرار الاستفتاء من تداعيات قد تؤثر على موقفها ومستقبلها بشكل عام والذي يمكن بيانه على النحو الاتي:

المطلب الاول التداعيات الايجابية من الانسحاب

يركز هذا الاتجاه على وجهة نظر متفائلة، ازاء قضية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي والحصول على الامتيازات التي ربما لم تحصل عليها المملكة المتحدة من جراء بقائها بالاتحاد

(١) هبة غربي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

الأوروبي، ويمثل هذا الاتجاه التيار المؤيد لفكرة الانسحاب لاسيما المحافظين سواء في الاتجاه الشعبي أم الرسمي، والذين يروا أن الانسحاب سيفضي إلى تداعيات اقتصادية وسياسية إيجابية والتي يمكن أن نبين أبرزها :

أولا التداعيات الاقتصادية:-

تسعى المملكة المتحدة من خلال استكمال إجراءات الانسحاب إلى الحصول على امتيازات توفر لها الازدهار والتنمية، في حال سيطرة الحكومة البريطانية على مواردها الاقتصادية، إذ سيوفر لها الانسحاب على الصعيد الخارجي فرصة لدخول المملكة المتحدة إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، بما يحقق فائض أرباح ونمو اقتصادي وحرية التجارة والتعامل الدولي دون خضوع لقوانين الاتحاد الأوروبي^(١).

أما على الصعيد الداخلي سيوفر الانسحاب من الاتحاد الأوروبي نقاط قوة، حيث سيوفر الأموال التي تنفقها المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي والبالغة ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي والتي تصل قيمتها (٢٠٠) مليار جنيه استرليني حسب إحصائية ٢٠١٥، لصرفها على مواطنيها من خلال دعم الخدمات الصحية والتعليمية التي تعاني أصلا من قلة التخصيص الحكومي لتلك القطاعات^(٢).

ثانيا التداعيات السياسية والأمنية:

تعد الغاية الأساسية التي تسعى المملكة المتحدة من إجراء الاستفتاء والإصرار على تطبيق سياسة (البريكست) واستكمال إجراءات الانسحاب بشكل عام، هي السعي لإعادة المجد التاريخي والامبراطوري للعرش البريطاني، التي تعد نفسها من أكبر الامبراطوريات التي حكمت العالم خلال القرون الماضية وهذا حلم لا زال يراود الكثير من البريطانيين المحافظين ولا يستطيعون تجاوز هذه العقدة التي سببت لها الإشكالية في تعاملها السياسي على الصعيد الدولي^(٣).

وأزاء ذلك فإن قرار انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، هي محاولة للاستقلال من القيود الأوروبية وزيادة تأثيرها في الساحة الدولية، إذ سيوفر الانسحاب للمملكة حرية

(١) التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(٢) د. هشام بو لنوار، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٣) ديانا فايز، تداعيات الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، (القاهرة: المركز المصري للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨) ص ١٢.

أ.م.د. محمد دحام كردي

الحركة الدولية وزيادة النفوذ والانضمام الى عضوية المنظمات العالمية كدولة مستقلة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن الانضمام الى منظمة التجارة بما يضمن لها سياسة مالية وتجارية مستقلة تلبي طموحاتها في الحصول على افضل الامتيازات، كما ان الانسحاب سيوفر للمملكة القدرة على تغيير القوانين الاوروبية التي لا تتسجم مع مصالحها، ولا رغبة للشعب البريطاني بتطبيقها او الامتثال لها^(١)، كما ان الانسحاب سوف لن يجعل الحدود مفتوحة للمهاجرين من الاتحاد الاوروبي، وبالتالي يقل عددهم مما سيوفر حوالي (٩٠٠) مليون دولار سنويا يمكن توجيه صرفها على المؤسسات الصحية والتعليمية في بريطانيا، كما لا يمكن اغفال خشية المملكة من انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي على اعتبارها من اكثر الدول الاعضاء المعارضة لانضمامها للاتحاد الاوروبي، كونها دولة ذات هوية مسلمة وان انضمامها للاتحاد سيثير اشكالية مع دول الاتحاد المسيحية^(٢).

المطلب الثاني التداعيات السلبية من الانسحاب:

تميزت علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الاوروبي طيلة فترة انضمامها منذ عام ١٩٧٣ وحتى تاريخ اجراء الاستفتاء عام ٢٠١٦، بعدم الانسجام وانعدام الثقة وعدم الرغبة بالتكامل والاندماج، والملاحظ ان انضمامها كان نتيجة لتداعيات الحرب العالمية الثانية، التي حتمت على بريطانيا الدخول في المجموعة الاوروبية للحصول على مغام النصر اسوة بشركائها الاوروبيين، ولكن بعد ان لاحظت بانها لا جدوى من بقائها في كنف الاتحاد الاوروبي، سعت بكل مناسبة الى عرقلة مشروع الوحدة الاوروبية الذي لا يتناسب مع طموحاتها، يركز هذا الاتجاه من وجهة نظر متشائمة، بمعنى ان الخسائر التي ستمنى بها المملكة المتحدة من جراء الانسحاب من الاتحاد الاوروبي، اكثر من المكاسب التي من الممكن ان تحققها وتنعكس تلك التداعيات السلبية بنوعين هما:

اولا على الصعيد الاقتصادي:

مما لا شك فيه ان الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي سيؤدي بدون أدنى شك، الى آثار اقتصادية سلبية لا تنحصر في مجال اقتصادي واحد بل بأغلب المجالات، والتي يمكن ايجاز أبرزها^(٣):-

(١) الاء طالب، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(٢) نوار خليل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(٣) د. هشام بولنوار، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

١. فقدان المملكة المتحدة العديد من المزايا الاقتصادية ضمن دول الاتحاد الاوروبي،

على الرغم من ان المملكة المتحدة احدى اعضاء الاتحاد الاوروبي التي يفترض ان تتمتع بالعضوية على قدم المساواة، الا انها تتميز بان لديها امتيازات واعفاءات من بعض القوانين يتناسب مع موقعها، ولكن قرار الانسحاب سيفقدها تلك الامتيازات وسيخل بشكل عام بالتوازن الاقتصادي والمالي للمملكة وستفقد جميع الامتيازات التي تتمتع بها من جراء انتهاجها سياسة البريكست والمطالبة بالانسحاب من الاتحاد الاوروبي مثال ذلك سيتحول المركز المالي الاوروبي من العاصمة لندن الى بقية العواصم الاوروبية من خلال نقل مقرات البنوك العالمية التي ستعاني من اجراءات مشددة في التحويل المالي والمصرفي وهذا بدوره سينسحب الى التجارة الدولية ايضا.

٢. فقدان المملكة المتحدة الاسواق الاوروبية، فالاقتصاد البريطاني يعتمد على تصدير

فائض الانتاج الى الاتحاد الاوروبي الذي يبلغ ٤٥% من اجمالي صادراتها، الذي قد يواجه في حال تطبيق البريكست بإجراءات كمركية غير محسوبة، في حال وافقت الدول الاوروبية عدم التعامل مع بريطانيا في حال انسحابها، وربما يتخذون اجراءات تمنع دخول البضائع البريطانية، مما يتسبب ذلك بفقدان اسواقها بالدول الاعضاء بالتالي سيكون الاقتصاد البريطاني الخاسر الاكبر من تطبيق سياسة البريكست والانسحاب من الاتحاد الاوروبي، لاسيما في حال انخفاض حجم التبادل التجاري انخفاض التجارة العالمية، بسبب انخفاض قيمة الصادرات اذ تبلغ قيمة الصادرات البريطانية الى الاتحاد الاوروبي حوال ٢٠% من اجمالي صادراتها الخارجية.

٣. انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني، ان تمسك المملكة المتحدة بعملتها الوطنية،

والاصرار على الانسحاب من منطقة اليورو سيكون ذا تاثير على الجنيه الاسترليني، الذي بدا تتراجع قيمته الى حوال ١٠% بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي، بسبب انخفاض الدخل القومي من ٠,٥ الى ١,٥، انخفاض الناتج القومي الاجمالي الى ٦% بحلول العام ٢٠٣٠، وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد.

٤. ارتفاع نسبة البطالة، كما لا يمكن اغفال مشكلة البطالة وتداعياتها الاقتصادية

والاجتماعية على المجتمع الانكليزي، لاسيما مع بروز مشكلة المهاجرين البريطانيين في اوروبا الذين سيضطروا للعودة مع اتخاذ قرار الانسحاب من الاتحاد الاوروبي، وما يزيد الامر سوء هو وجود حوالي (٢) مليون مواطن بريطاني يعملون في دول

أ.م.د. محمد دحام كردي

الاتحاد الأوروبي في حال الانسحاب وعودتهم الى بريطانيا سيكونوا عبئا ثقيلا عليها، وسيزيد من نسبة البطالة الذي سينعكس على الواقع الاجتماعي والصحي.

٥. **انعدام الثقة في الاسواق المالية البريطانية،** المملكة المتحدة هي المركز المالي الأوروبي تتمتع بامتيازات في حال الانسحاب سيكون هناك تأثير على مركزها المالي والذي يؤدي الى صعوبة حصول البنوك البريطانية على سمة الدخول للاتحاد الأوروبي، وستخسر لندن موقعها في تقديم الخدمات المالية، وكذلك نقل مقرات والفروع للبنوك الدولية الموجودة في لندن نقل مقراتها الى عواصم أوروبية أخرى مثل (باريس، فرانكفورت، دبلن) مثل (JP) و (BNP) وغيرها لتجنب زيادة الضرائب الناتجة من ممارسة نشاطات والتعاملات المصرفية بسبب رفع الامتيازات عنها او لربما سيعرض الاتحاد الأوروبي تسهيلات للمؤسسات المصرفية العالمية افضل من بريطانيا والذي سينعكس سلبا عليها.

وحسب تقرير معهد الدراسات المالية البريطاني يقدر قيمة الخسائر البريطانية من جراء الانسحاب حوالي (٧٠) مليار جنيه استرليني، يتطلب الامر من المملكة الى توقيع اتفاقيات جديدة مع دول شريكة، بالتالي ستضطر المملكة المتحدة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية^(١).

ثانيا على الصعيد السياسي والامن:

ان وجهة نظر المتشائمة من تطبيق فكرة الانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، لم تقتصر على المستوى الاقتصادي الذي يتمثل بانخفاض قيمة الاسترليني وانعدام الثقة بالأسواق البريطانية وارتفاع البطالة والتضخم وما يرافقه من تداعيات سلبية من جراء انسحاب المملكة المتحدة ، بل يتعداها الى الصعيد السياسي والامن اللذان يعدان اهم العوامل ذات التأثير المباشر على الحكومة البريطانية سواء على صعيد الوحدة الوطنية ام الاقليمية او التعاون ضد الجماعات الارهابية التي باتت تؤرق صناع القرار في الاتحاد الأوروبي، يمكن بيان ابرز التداعيات السياسية والامنية على النحو الاتي^(٢):

(١) ابرادشة فريد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

(٢) هبة غربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥_١٣٠. وكذلك ينظر: الاء طالب ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧_٥٠.

١- **فقدان عضوية الاتحاد الاوروبي**، ان خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي سيفقد العضوية، وما يترتب عليها من امتيازات والتي تتمثل بحرية انتقال السلع والخدمات والغاء التعريفات الجمركية وجميع اتفاقيات التبادل التجاري مع (٥٣) دولة مرتبطة مع الاتحاد الاوروبي.

٢- **تهديد الوحدة الوطنية للمملكة المتحدة**، سياسة البريكست قد تهدد عرش المملكة، لاسيما في ظل التباين بالتصويت بين اقاليم المملكة فثلاث اقاليم من اصل اربع صوتوا لصالح عدم الانسحاب، فما ان اعلنت نتائج الاستفتاء في حزيران ٢٠١٦، اعلن اقليم اسكتلندا برغبته بالبقاء ضمن الاتحاد الاوروبي وعلى لسان رئيسة الوزراء (نيكولا ستارجين) معارضة سياسة البريكست والرغبة بانضمام بلادها للاتحاد الاوروبي واكد ذلك البرلمان الاسكتلندي في ٢٨/٣/٢٠١٨، مما لاشك فيه ان هذا الموقف يهدد عرش المملكة وشكل الدولة الذي قد يدفع اسكتلندا للمطالبة بالانفصال عن المملكة والانضمام للاتحاد الاوروبي بناء على رغبته وكذلك الحال ينعكس على ايرلندا الشمالية.

٣- **تراجع التعاون الامني ضد العمليات الارهابية**، ثمة مخاوف امنية في حال الانسحاب من الاتحاد، لاسيما التهديدات الارهابية لكون الانسحاب سيفضي الى تراجع التعاون الامني وتبادل المعلومات والبيانات وتعقد ملف المطلوبين في مجال تبادل البصمات والحمض النووي وغيرها من المسائل الامنية الاخرى.

وعلى الرغم من التداعيات التي تواجهها المملكة المتحدة بسبب الانسحاب وانتهاج سياسة البريكست، الا ان تلك التداعيات لا تقتصر على المملكة المتحدة فحسب، بل تتعداها الى الاتحاد الاوروبي نفسه، اذ سيواجه الاتحاد الاوروبي تحديا صعبا بعد انسحاب المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الاوروبي، يتمثل ذلك بخسارة الاتحاد الاوروبي ثاني اكبر اقتصاد وثاني مساهم في ميزانية الاتحاد بمبلغ (١١,٥) مليار يورو اي ما نسبته ١٢% بعد المانيا التي تساهم (١٤,٣) مليار يورو، مما يعني تحمل الاعضاء الباقين اعباء مالية اضافية لا سيما المانيا، كما سيعاني الاتحاد الاوروبي من انخفاض حاد في قيمة اليورو العملة الرسمية بسبب التقلبات الاقتصادية التي سيشهدها ابان تطبيق البريكست، فضلا عن تاثر الصادرات الالمانية الشريك الاساس لها، فبريطانيا تعد ثالث سوق بعد الولايات المتحدة وفرنسا للمنتجات الالمانية اذ بلغت قيمتها ١٢٠ مليار يورو سنويا حسب احصائيات عام ٢٠١٤، لان الانسحاب سيفرض خضوع الصادرات الالمانية لتعريفات منظمة التجارة العالمية هذا على الصعيد الاقتصادي^(١).

(١) ديانا فايز، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

أ.م.د. محمد دحام كردي

اما تأثير الانسحاب على الصعيد السياسة الامنية والدفاعية، ستخسر اوروبا لاعبا مهما في صنع القرار الاوروبي ولديه دور موثر في السياسة الدولية ، يمتلك قدرات عسكرية لايمكن الاستهانة بها وتأثيرا دبلوماسي سيخسر ٢٩% من اصوات المجلس الاوروبي ٧٣ مقعد في البرلمان الاوروبي ٨% من نسبة التصويت، وبالتالي سيؤثر على توازن القوى الاوروبية (المانيا فرنسا ايطاليا) سيؤثر على ثلاث ملايين مواطن اوروبي مقيم في المملكة من خلال فقدان العديد من امتيازات الإقامة والسفر، كما ان الانسحاب ربما سيدفع دول اخرى للانسحاب من الاتحاد الاوروبي اسوة بالمملكة المتحدة مثل فرنسا هولندا الدنمارك ايطاليا اليونان^(١)، كما انه سيواجه اشكالية التعاون المستقبلي مع المملكة المتحدة الذي يعد مثار جدل لحد هذه الحظة بسبب الخلاف الحاد في حصول حكومة رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بدعم تطبيق سياسة البريكست وفق الشروط المجلس الاوروبي والاجراءات التي اقراها.

ومن كل ما سبق يمكن القول ان التداعيات السلبية لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي هي اكثر من التداعيات الايجابية سواء على المملكة ام على الاتحاد، ولكن يبقى مستقبل العلاقة بين الطرفين هو الذي يحدد حجم الخسارة بناء على كل طريقة الانسحاب والاجراءات التي سيتفق عليها المجلس الاوروبي مع الحكومة البريطانية، والمبررات التي سيتم اعلانها، وبالتالي تبقى قضية الانسحاب هي من اكثر التحديات التي تهدد الوحدة الاوروبية سواء على الصعيد الاقتصادي ام السياسي ام الامني.

الخاتمة:

جاءت فكرة انسحاب المملكة المتحدة من معاهدة الاتحاد الاوروبي والتنازل عن عضويتها بناءً على رغبة من الطرف البريطاني المحافظ الذي وجد بعد مرور اكثر من ثلاث عقود من الانضمام الى المجموعة الاوروبية، بانه لا جدوى من البقاء في كنف الاتحاد الاوروبي وان فكرة البقاء لا تتناسب مع طموحاتها المستقبلية وسمعتها وهيبتها الدولية، فالشعب البريطاني يملك ثقافة وحضارة تختلف بعض الشيء عن سواها من الشعوب الاوروبية، فهم تواقين

(١) التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

للمحافظة على الموروث الاستعماري القديم، ولا يآلفون الاندماج بالمجتمع الأوروبي، لما يمتلكون من استقرار سياسي واقتصادي تحت حكم التاج الملكي مما انعكس ذلك على الثقافة العامة والوضع الاجتماعي فهم بعيدين كل البعد عن الرغبة بالتغيير أو تطبيق تشريعات أو تقاليد لم يآلفها المجتمع البريطاني، وبذلك عدت فكرة الانسحاب فرصة مهمة للمملكة المتحدة نحو تحقيق الاستقلال عن القرار الأوروبي، والمحافظة على السمعة التاريخية التي تحلم باستعادتها واسترجاع مكانتها الدولية.

وعلى الرغم من الامتيازات التي تتمتع بها المملكة المتحدة من جراء انضمامها في الاتحاد الأوروبي، من أجل اغرائها في البقاء ضمن المجموعة الأوروبية إلا أن يبدو مصممة على الانسحاب بأسرع وقت ممكن فهي تتسابق مع الزمن من أجل استكمال عملية الانسحاب، وهي مستعدة لتحمل أكلاف ذلك الانسحاب، ومن نافذة القول أن فكرة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي ليست سهلة كما يظن البعض، وإنما تتطلب إجراءات وشروط تشكل تحدياً أمام خروجها من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن التداعيات الاقتصادية والسياسية التي قد تترتب من جراء تطبيق الانسحاب فعلياً والتي تمس دون أدنى شك كلا الطرفين.

وإزاء ذلك لاقت قضية انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي الذي تم إقراره في حزيران ٢٠١٦ اهتمام دولي وأوروبي منقطع النظير، لما يحمله من إشكالية وتحديات نتيجة للتداعيات التي سيخلفها على البيئتين الأوروبية والدولية، لاسيما في ظل تصميم الحكومة البريطانية الحالية بزعامة رئيسة الوزراء تيريزا ماي على تطبيق سياسة (البريكست) واستكمال إجراءات الانسحاب، دون أن تأبه بالتداعيات السلبية التي قد تفرز واقعاً إقليمياً جديداً غير مألوف والتي يمكن أن نلخصها بالاستنتاجات التالية:-

- ١- أن قرار الاستفتاء بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٦ أدى إلى انقسام البريطانيين إلى اتجاهين، الأول مؤيد لسياسة (البريكست) مثل هذا الاتجاه رئيسة الوزراء الحالية (تيريزا ماي) وعمدة لندن (بوريس جونسون)، أما الاتجاه الثاني المعارض فقد كان بقيادة رئيس الوزراء السابق (ديفيد كامرون).

- ٢- ان قرار انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي قد يفتح الباب الى دول اوروبية اخرى للمطالبة بالانسحاب من عضوية الاتحاد الاوروبي مثل اليونان فرنسا ايطاليا اليونان وغيرها وهذا يشكل تحديا لمشروع الوحدة الاوروبية.
- ٣- ان قرار الانسحاب سيعطي استقلالية اكبر وعنصر قوة للمملكة المتحدة في التعامل مع احداث السياسية الدولية ويعزز مكانتها الدولية، بما يضمن لها القدرة على التأثير السياسي الدولي.
- ٤- ان تداعيات قرار الانسحاب لا يقتصر على المملكة المتحدة فحسب، بل يتعداه الى الاتحاد الاوروبي الذي سيخسر ثاني اكبر اقتصاد اوروبي وممول اساسي لميزانية الاتحاد الاوروبي.
- ٥- ان قرار الانسحاب ربما سيخلق حالة من الصراع بين القوميات الاوروبية واحتمال ان تعود القارة الاوروبية الى النزعة القومية التي شهدتها اوروبا خلال العصور الوسطى، وبالتالي يؤثر على الوحدة الاوروبية ومشروعها في التكامل والاندماج.

المصادر

الكتب:

- ١- د.احمد علي دغيم ، السوق الاوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦).
- ٢- د.محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوروبي- دراسة في التأثير السياسي الدولي(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٣).
- ٣- ديانا فايز ، تداعيات الخروج البريطاني من الاتحاد الاوروبي، (القاهرة: المركز المصري للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨).
- ٤- هبة غربي، تداعيات الانسحاب البريطاني على المسالة الامنية في الاتحاد الاوروبي (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٨).
- ٥- التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، (ابو ظبي: مركز الامارات للسياسات، ٢٠١٦).

المجلات والدوريات:

- ١- الاء طالب خلف، مستقبل الوحدة الاوروبية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، مجلة قضايا سياسية، العدد(٥٢) ٢٠١٨.

- ٢- به يمان مصطفى محمد ، كارزان محمد قادر ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي وتأثيره في العلاقات البريطانية – الامريكية، مجلة السياسة والدولية، بغداد ، الجامعة المستنصرية، العدد(٥٥) السنة ٢٠١٧.
- ٣- سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والاتحاد الاوروبي (قراءة في امننة الظاهرة) ، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد(٥٤) السنة ٢٠١٨.
- ٤- نوار خليل، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي دراسة في الاسباب والتداعيات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية العدد(٢٨٨) ٢٠١٨.
- ٥- هشام بولنوار، مستقبل التجربة التكاملية الاوروبية في ظل ازمة المهاجرين غير الشرعيين، مجلة اتجاهات سياسية، برلين، المركز الديمقراطي العربي ، العدد(٥) اغسطس ٢٠١٨.

مصادر الانترنت:

- ١- معجم المعاني الجامع، مصدر انترنت على الموقع www.almaany.com تاريخ الاطلاع ١٠/١٠/٢٠١٨.
- ٢- انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي، مصدر انترنت من الموقع www.ar.wikipedia.org تاريخ الاطلاع ١٠/٩/٢٠١٩.
- ٣- فكرة انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، مصدر انترنت ، من الموقع www.alarabiya.net تاريخ السحب ١٠/٩/٢٠١٨.
- ٤- ازمة البريكست.. الاتحاد الاوروبي يمدد مهلة خروج بريطانيا حتى اكتوبر، تقرير منشور على موقع الجزيرة نت، www.aljazeera.net تم الاطلاع بتاريخ ١١/٤/٢٠١٩.
- ٥- تقرير مؤسسة الاقتصاد والسلام، القضايا الارهابية في اوروبا، منشور على الموقع الالكتروني، www.alhara.com تاريخ الاطلاع ٥/ديسمبر ٢٠١٨.
- ٦- د. ابراهيم نوار، كيف اختطف الجهاديون علاقة المسلمين بالمجتمع، مصدر انترنت www.acrseg.org بتاريخ ٤/ يوليو/ ٢٠١٧.

المصادر باللغة الانكليزية:

- 1- British Prime Minister Theresa May sent a message to European Council President Donald Tusk on March 29, 2017



- 2- Article (50) Consolidated versions of the treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of the European Union.
- 3- Jacques Ziller, The European Union and the territorial scope of European Territories, www.victoria.ac.nz .
- 4- William nicoll and Trevor c. salmon, Understanding the European Communities(New York:Philip Allan, 1990).